الأمم المتحدة

A/C.3/67/SR.9

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
28 December 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة سكيبانوفيتش (نائب الرئيس) . . . . . (الجبل الأسود)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة

(أ) النهوض بالمرأة

(ب) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-54776X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

في غياب السيد مالك-دونالد (سورينام) رئيس اللجنة، تولّت الرئاسة نائب الرئيس السيدة سكيبانوفيتش (الجبل الأسود)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/67/220 و ٢٢٧)

(أ) **النهوض بالمرأة** (A/67/38، A/67/170، A/67/258)

(ب) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (A/67/185 و A/67/347)

١ - **السيدة وو يان** (الصين): أعربت عن تأييد الصين توصية الأمين العام بأن يتم دمج مساواة الجنسين وتمكين المرأة ضمن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ وأن مساواة الجنسين وتحسين وضع المرأة أمور تفيد النساء أنفسهن وينجم عنها أثر رئيسي على السلام العالمي وعلى التنمية في العالم. وقد تحقّق الكثير من التقدم في السنوات الأخيرة بعد أن قامت كثير من الحكومات بإدراج نتائج إعلان بيجين ونتائج الدورة الثالثة عشرة للجمعية العامة ضمن التشريعات الوطنية. كما أن مفهوم مساواة الجنسين شق طريقه بالتدريج إلى عملية صُنع القرارات الحكومية بما أفضى إلى تحسين في الظروف المعيشية للمرأة.

٢ - واستدركت قائلة إن المرأة مع ذلك هي أول من يستشعر الأثر الذي لا يزال ناجماً عن الأزمة المالية الدولية، كما أن تأنيث الفقر يمثّل ظاهرة واضحة بصورة متزايدة، فضلاً عن أن التمييز الجنساني ما برح منتشراً على نطاق واسع، إضافة إلى ما يحدث من العنف الأسري والاتجار بالنساء والفتيات برغم الجهود الرامية إلى القضاء عليه. ثم جاءت الأزمات الطبيعية والفجوة الرقمية وقصور الخدمات العامة لتؤثّر بعمق على تنمية المرأة.

٣ - وذكرت أن مسألة كيفية النهوض بوضع المرأة أصبحت مسألة عاجلة وتقتضي نظراً متأنّياً من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على السواء. وعلى الحكومات، وبالذات في البلدان النامية أن تساعد المرأة على تخطي الأثر غير المتناسب الناجم عن الأزمة المالية من خلال توفير سُبُل حصولها على التعليم والتدريب وعلى فرص العمل والخدمات الصحية والمشورة القانونية.

٤ - وأوضحَت أن الصين تؤيّد جهود هيئة الأمم المتحدة المعنية بمساواة الجنسين وتمكين المرأة في الالتزام بمبدأ المِلكية الوطنية، مع العمل على زيادة دعمها للمرأة في البلدان النامية. وعلى البلدان المتقدمة أن تزيد من مساعدتها التقنية ودعمها المالي في البلدان النامية بحيث تتمكّن المرأة من أن تصبح مستفيداً من التقدّم البشري وقوة دافعة له على السواء. والأمر بحاجة إلى تركيز الجهود من أجل معالجة المشكلات التي تواجهها المرأة الريفية في ضوء دورها ومساهمتها مما ينبغي أن يحظى بالمزيد من الأهمية. وذكرت أن حكومة الصين حقّقت إنجازات في هذا المجال من خلال تقديم قروض صغيرة وإنشاء القواعد اللازمة للبيان العملي للتكنولوجيا الزراعية وتكنولوجيا الغابات مع تعزيز مشاركة المرأة في الإدارة على صعيد القواعد الشعبية.

٥ - وخلصت إلى القول بأن تنمية وتمكين المرأة أمور متآزرة ومترابطة. وعلى الحكومات أن تتبع نهجاً شاملاً إزاء تعميم المنظور الجنساني ودمج تمكين المرأة ضمن استراتيجياتها الشاملة الموضوعة من أجل التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد أدمجت الصين إعلان وخطة عمل بيجين ضمن استراتيجياتها الوطنية ووضعت خططاً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ بحيث تغطي مجالات صحة المرأة وتعليمها ومشاركتها الاقتصادية والسياسية وأمنها الاجتماعي، إضافة إلى مجالات البيئة والقانون. كما تولي الصين أهمية كبيرة

للتعاون الدولي؛ فبالإضافة إلى استضافتها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واحتفالها بذكراه السنوية العاشرة، فقد استضافت أيضاً المنتدى الدولي المعني بالمرأة والتنمية المستدامة في عام ٢٠١١. والصين على استعداد لتعزيز الحوار مع الأطراف المعنية لصالح تحسين حقوق المرأة ووضعها.

٦ - **السيد فاليرو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه على مدار التاريخ ظلّت المرأة تسعى نحو الحرية ونحو بلوغ ما لها من حقوق الإنسان. وأوضح أن دستور جمهورية فنزويلا يضمن حقوق وكرامة المرأة، كما أن الحكومة تعترف بأن الأعمال المترلية تؤدّي إلى توليد الثروة وإلى الرفاه الاجتماعي. وقد أنشأت فنزويلا وزارة للمرأة وعدداً من الوكالات والبرامج الأخرى التي تفيدها بصورة مباشرة. وتم إصدار قانون بشأن حقوق المرأة في أن تعيش حياة خالية من العنف، كما أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية أمر غير مسبوق حيث تشغل المرأة ثلاثة من أعلى المناصب الخمسة في البلاد.

٧ - ومضى يقول إنه تم اتباع نهج شامل إزاء تقديم الرعاية الصحية مدى الحياة لصالح المرأة بالتركيز على نوعية الحياة، بما في ذلك الصحة الجنسية والصحة الإنجابية. وما زال البلد يتخذ إجراءات وقائية وهو مشارك في مجالات التعاون الدولي فيما يتصل بالاتجار بالنساء.

٨ - واستطرد قائلاً إنه برغم التقدُّم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلاّ أن تأنيث الفقر ما زال يشكّل حقيقة تدعو للأسى. وأوضح أن الأزمة الاقتصادية والمالية كان لها أثرها على النهوض بالمرأة وخاصة في البلدان النامية حيث أدت الشروط المجحفة المعمول بها في مجالات التجارة، إضافة إلى الأزمة المالية والحواجز التجارية، فضلاً عن زيادة في الدَين الخارجي، إلى حرماها من الموارد اللازمة لتحقيق جداول الأعمال الاجتماعية وتلبية احتياجات المرأة. ثم أعرب عن إدانة حكومته اندلاع الحروب وأوضاع الاحتلال من جانب الاستعمار الجديد باعتبار أنها تنتهك حقوق الإنسان للآلاف من النساء والفتيات، كما تؤدّى إلى معاناتهن من النواحي البدنية والجنسية والنفسانية. ومن ثم فإن فنزويلا تدعو إلى إعطاء أعلى الأولويات لما للمرأة من الحقوق والمساواة والكرامة في مجال صنع السياسات العامة.

٩ - **السيدة هيرنانـدو** (الفلبين): أعربت عن تأييد الأعمال التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تدعيم قدرة الأمم المتحدة على تعزيز وتعميم مساواة الجنسين وتمكين المرأة. ولكن برغم زيادة الجهود المبذولة للنهوض بالمرأة إلاّ أن التقدُّم في هذا الصدد لم يكن متكافئاً، فضلاً عن أن تفشّي العنف ضد المرأة ما زال مرتفعاً. وتعمل الدول الأعضاء على تدعيم أُطرها الوطنية وسياساتها القانونية بما يعزِّز تدابير المنع ونُظم جمع البيانات إضافة إلى تيسير سُبل التعاون في هذا المضمار. ومع ذلك فما زال ثمة عقبات تحول دون وقف العنف الموجَّه ضد المرأة نتيجة نقص حالات الإبلاغ عن الحوادث التي تقع وقصور إنفاذ القوانين ومحدودية الموارد اللازمة لتفعيل القوانين والسياسات والبرامج، فضلاً عن قصور عمليات رصد أثرها. وإضافة إلى ذلك فقد تسببت الأزمات المالية والاقتصادية العالمية وأزمات الأغذية والطاقة في العالم في وقوع نكسات واسعة النطاق فيما يتصل ببلوغ الغايات الإنمائية للألفية.

١٠ - وأوضحت أنه على أساس هذه الخلفية فهي تدعو إلى مزيد من الالتزام بإعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين يمثّلان أشمل إطار عالمي للسياسات التي تتوخى التحقيق الكامل لمساواة الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، معربة في ذلك عن أمل الفلبين في التوصُّل إلى نتيجة مثمرة وناجحة للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة ولموضوعها ذي الأولوية: ”إنهاء ومنع جميع أشكال العنف ضد المرأة

والفتاة''. وأكدت على ضرورة أن تفضي هذه الدورة إلى توصيات عملية تؤدي إلى اتخاذ إجراءات من جانب الحكومات وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي.

١١ - ومضت تقول إن النهوض بالمرأة ومساواة الجنسين لا غنى عنهما للتقدُّم في الفلبين. ويعترف الدستور بدور المرأة في بناء الدولة ويكفل لها المساواة بينما يوجد إطار قانوني يحمي ويعزّز مساواة الجنسين وتمكين المرأة. والدولة مكلّفة بوضع السياسات والبرامج التي من شأنها التصدّي للتمييز وعدم المساواة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين المرأة والرجل. وفضلاً عن ذلك فقد كانت الفلبين في مقدمة الأطراف التي صدَّقت على اتفاقية منظمة العمل الدولية فيما يتصل بالعمل اللائق للعاملين بالمنازل.

١٢ - وأوضحت أن الهجرة تمثّل ملمحاً رئيسياً يتسم به المجتمع في الفلبين باعتبار أن عُشّر السكان مقيمون خارج حدودها. وفيما أدّت الهجرة إلى توسيع الفرص الاقتصادية وتعزيز الاستقلال إلاّ أنها جعلت العمال معرّضين للعنف والأذى. وعليه تدعو الفلبين إلى اتخاذ تدابير هادفة للتصدّي لاستغلال العمال المهاجرين ولا سيما النساء والفتيات.

١٣ - واختتمت بالتنويه باجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالإعاقة، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، معربة عن الترحيب بتقرير مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه (A/67/227) وأشادت بتركيزه على العنف ضد النساء من ذوات الإعاقة، موضِّحة أنها تشجّعت بفضل الاهتمام المتزايد الذي يتم إيلاؤه لحالة الأشخاص من ذوي الإعاقات وخاصة النساء والأطفال.

١٤ - **السيدة فيبس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن تمكين المرأة يشكّل أولوية في السياسة الخارجية لبلادها ولجهودها المبذولة في مجال التنمية الدولية. وأعربت عن ارتياحها لأن قرار اللجنة الصادر بموجب البند الراهن من جدول الأعمال سوف يركِّز على العنف ضد المرأة. كما أن لجنة وضع المرأة سوف تتصدّى للموضوع في دورتها المقبلة. وذكرت أن العنف القائم على أساس جنساني ضد النساء والفتيات يتقاطع عبر الجوانب الإثنية والعرقية والطبقية والدينية والمستوى التعليمي والحدود الدولية. وهناك امرأة واحدة من كل ثلاث نساء على مستوى العالم كله تواجه العنف على أساس جنساني بما في ذلك الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب، إضافة إلى ما يسمى بأنه ''القتل من أجل الشرف'' والاغتيال المرتبط بدوطة الزواج. وهناك ما يقدَّر بنحو عشرة ملايين فتاة يتم تزويجهن كل سنة وقبل بلوغهن الثامنة عشرة فيُحرَمن من التعليم ومن فُرص التمكين الاقتصادي ومن ثم يصبحن معرّضات للعنف بما ينجم عن ذلك من سوء الحالة الصحية. وما بين مليونين وثلاثة ملايين من الفتيات يخضعن كل عام لعملية الختان، فضلاً عن أن الملايين من النساء يتعرّضن للبيع والشراء لحساب البغاء أو لأعمال السخرة بوصفهن خادمات مقيمات أو عاملات في مصانع الشقاء.

١٥ - وأعربت عن التزام الولايات المتحدة بمكافحة العنف ضد المرأة من خلال استراتيجية جديدة وشاملة تم إطلاقها في عام ٢٠١٢. كما أن وفدها يشارك الكثير من النُهج التي تم التوصية بها في تقارير الأمين العام بشأن الاتجار بالأشخاص (A/67/170) وبشأن إنهاء ممارسة الختان للإناث (E/CN.6/2012/8). وفي جهودها العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، اتخذت الولايات المتحدة دليلاً لها متمثلاً في بروتوكول منع الاتجار في الأشخاص وقمعه والمعاقبة عليه وبخاصة النساء والأطفال، وهو المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو). وهي تحثّ الدول الأعضاء الأخرى على أن تفعل الشيء

نفسه. وذكرت أن الحكومة تموِّل المشاريع الرامية لحماية الناجين كما أنها تدعم سياستها التي تقضي بعدم التسامح إطلاقاً مع الاتجار بالبشر في التعاقدات الاتحادية التي تبرمها عبر البحار. وهذه التدابير تساعد على التصدّي للشواغل التي تقضي بأن دوائر الأعمال التجارية يمكن أن ترتبط بأنشطة الاتجار في القطاعات التي تشهد استغلال المهاجرين من خلال نظم التوظيف المجردة من المبادئ. كما تشارك الولايات المتحدة الأمين العام في تأكيده على أهمية الاستجابة القوية فيما يتصل بإنفاذ القوانين بما يكفل مكافحة الاتجار بالبشر. وهي ملتزمة بتدعيم سُبل التدريب وحشد التكنولوجيا التي من شأنها تحسين استجابة موظفي إنفاذ القوانين وكفالة أن يصبح المفتّشون والمربّون قادرين على تحديد الإشارات الدالة على الاتجار مع تزويد الشباب بأدوات أفضل في هذا الصدد بما يتيح لهم التواصل الإلكتروني المباشر مع مرتكبي فعلة الاتجار.

١٦ - وأوضحت أن الولايات المتحدة تساعد البلدان على التصدي لعملية ختان الإناث، وقد دعّمت إنشاء مركز للامتياز في جامعة نيروبي في كينيا يتم على صعيده تنفيذ التدريب الطبي مع دعم التثقيف وإجراء البحوث عبر أفريقيا بما يساعد على تعزيز قاعدة الأفراد الملتزمين بإنهاء هذه الممارسة. كما أن حكومتها تدعم المشاريع المنفّذة على الصُعُد الوطنية، التي تراعي الحساسيات الثقافية بعد أن تم إدراجها ضمن البرامج الصحية والاقتصادية والديمقراطية وبرامج الحوكمة.

١٧ - وذكرت أن إنهاء العنف والتهديد بارتكاب العنف ضد المرأة لا بد وأن يشكّل أمراً محورياً في المبادرات المتخذة لتمكين المرأة باعتبار أن العنف يحول بين المرأة وبين المشاركة الكاملة في نشاط مجتمعها، ومن ثم يقطع الطريق على الازدهار الاقتصادي والأخذ بالحوكمة الرشيدة. وقد عملت الولايات المتحدة، إضافة إلى ١٢ من الأعضاء المؤسسين الآخرين، على إطلاق شراكة المستقبلات المتساوية من أجل تأسيس الإصلاحات القانونية والتنظيمية والسياساتية التي من شأنها أن تدفع إلى الأمام مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية مع التصدّي لقضية العنف الموجه ضد المرأة والفتاة.

١٨ - وخلصت إلى القول بأن الحقوق الإنجابية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية تمثّل بدورها جانباً محورياً آخر من جوانب تمكين المرأة بما في ذلك تعميم سُبل إتاحة الخدمات المقدمة في مجالات الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة. وأعربت عن التزام الولايات المتحدة بتحسين إتاحة جودة الرعاية الصحية للأم بما في ذلك التصدّي للإصابة بناسور الولادة. وذكرت أن حكومتها شعرت بخيبة الأمل العميقة لأن لجنة وضع المرأة ومؤتمر ريو المعقود بشأن التنمية المستدامة لم يُدرِجا ما يتعلق بشأن الحقوق الإنجابية ضمن الوثائق الصادرة عنهما. وقالت إن برنامج عمل القاهرة ومنهاج عمل بيجين يجسّدان مبدأ الحقوق الإنجابية معربةً في ذلك عن الأمل في أن يتم اعتماد الصياغات التي تعيد التأكيد على ذلك في مداولات الأمم المتحدة مستقبلاً.

١٩ - **السيد بيشيه** (سويسرا): قال إن تمكين المرأة لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال مكافحة الأسباب العميقة التي أفضت لعدم المساواة: التمييز والعنف ضد المرأة والصور الجنسانية النمطية المقولبة. وذكر أن سويسرا تهيب بجميع الدول الأعضاء التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع زيادة مساهماتها المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولكي تحقّق المرأة مساواتها مع الرجل فإنها بحاجة إلى التمكين الاقتصادي. كما أن تعليم الفتيات أمر لا غنى عنه لتحقيق ذلك الهدف. والمرأة والفتاة بحاجة إلى إتاحة الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية. كما أن حق المرأة والفتاة في تنظيم الأسرة وسُبل منع الحمل والثقافة الجنسية لا بد من احترامه. وينبغي ضمان الحقوق الإنجابية للنساء من

ضحايا الاغتصاب في حالات احتدام النزاع وحالات ما بعد النزاع.

٢٠ - ومضى يقول إن تمكين المرأة والفتاة يعوقه أيضاً الممارسات التقليدية الضارة ومنها مثلاً الختان وتزويج الأطفال والزواج المبكّر أو القسري. وهذه الممارسات تؤدّي إلى مشاكل صحية خطيرة، وتحول بين الفتيات وبين استكمال تعليمهن. كما أن الزواج القسري والختان ممارسات تنبع من واقع اللامساواة بين المرأة والرجل وهي تمثّل أشكالاً من العنف والتمييز على أساس جنساني. وبرغم أن سويسرا أصدرت في عام ٢٠١٢ قانوناً يجعل من الختان فعلاً جنائياً، إلاّ أنها ستعمل كذلك على مكافحة هذه الممارسة من خلال حملات المنع وتعزيز الوعي.

٢١ - واختتم بقوله إن قصور الدعم المقدَّم إلى ضحايا العنف على أساس جنساني، فضلاً عن الإفلات من العقاب الذي يحظى به الجناة، أمور تشكّل عقبات تحول دون تمكين المرأة. ومن ثم تعمل سويسرا على تذكير الدول الأعضاء بالتزامها بإجراء تحقيقات في هذه الجرائم وتقديمها للمحاكمة بما يؤدّي إلى إنهاء الإفلات من العقوبة، كما تشجِّع تقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني للضحايا الذي أنشأته المحكمة الجنائية الدولية.

٢٢ - **السيد سانتوس دى أوليفيرا** (البرازيل): قال إن أكثر من نصف البرازيليين، ممن يعيشون في ربقة الفقر، هم من النساء اللائي كن الأكثر تضرراً من جرّاء نقص الموارد والافتقار إلى سُبل إتاحة الخدمات العامة. ومع ذلك فالحالة تتغيّر، والنساء أصبحن الآن أهم من يستفيد من برامج التحويلات النقدية وائتمانات الإسكان. وأكثر من ٣٠ في المائة من المهنيين الذين يقدّمون المساعدات التقنية في المناطق الريفية هم من النساء. كما شاركت البرازيل في رعاية البرنامج المتعلّق بتسريع خُطى التقدُّم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية الذي أطلقته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلاً عن أن توزيع الدخل لصالح الأطفال والحوامل والمرضِعات ما زال يحظى بالأولوية.

٢٣ - وذكر أن البرازيل نفَّذت سياسات رامية إلى تعزيز الوعي وتقليل حالات حمل المراهقات، فضلاً عن الوقاية من الإصابة بسرطان الثدي والحوض والكشف عنه ومعالجته ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين صفوف النساء.

٢٤ - ومن خلال برنامج الألف امرأة فإن النساء اللائي يعانين حالات الاستضعاف أتيح لهن سُبل التعليم المهني وفرص العمل. ولكن برغم انتخاب امرأة رئيسةً للبرازيل لأول مرة في عام ٢٠١٢ فمازال تمثيل المرأة قاصراً في أدوار صُنع القرار. ولكن برغم أن ما يصل إلى ٥٢ في المائة من جميع المصوّتين في الانتخابات هم من النساء إلاّ أن البرلمانيات لا تتجاوز نسبتهن ١٠ في المائة. ثم أوضح أن الرئيسة جعلت من أولوياتها تحسين تمثيل المرأة في مواقع صُنع القرار عند المستويات الأعلى بما في ذلك ضمن نطاق الحكومة.

٢٥ - **السيدة هيوانبولا** (أستراليا): قالت إن إطلاق النار على مالالا يوسفزاي التي استُهدَفَت لأنها كانت داعية لحقوق الفتيات في التعليم يمثّل تذكيراً بالتحديات الهائلة التي ما زالت كامنة إزاء التوصُّل إلى مساواة الجنسين. ويُعَدّ الخوف عاملاً كافياً كي تلزم الفتيات البيت فيما يعانين من عدم التمكين ومن العجز عن الحصول على الفرص المتاحة.

٢٦ - وذكرت أن النهوض بالمرأة يتوقف على القضاء على جميع أشكال العنف ضدها، وأن صحة النساء وإتاحة فرصهن التعليمية وسُبل تمكينهن الاقتصادي ومشاركتهن السياسية لن تزدهر إلاّ في ظل بيئات تكفل الأمن لهن. وقالت إن أستراليا أطلقت خطة عمل ترمي إلى الحد من العنف ضد المرأة، وأنها تسعى إلى تعزيز الوعي بالعنف في

المجتمع المحلي وإلى التصدّي لاحتياجات الأطفال المعرّضين للعنف الأسري. وأوضحت أن ثمة عنصراً رئيسياً في المساعدة الإنمائية لأستراليا ويتمثّل في توخّي تمكين المرأة، فضلاً عمّا تم مؤخراً من إطلاق مبادرة مساواة الجنسين في المحيط الهادئ التي سوف يتم تنفيذها في شراكة مع دول المحيط الهادئ.

٢٧ - وفي معرض ملاحظتها الأثر غير المتناسب والمختلف الناجم عن النزاعات العنيفة بالنسبة للمرأة والفتاة، وإدراكها بأن العنف الموجَّه ضد المرأة وتمكينها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أمور مترابطة، ذكرت أن استراليا تؤيد بقوة قرار مجلس الأمن، البارز رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الصادر بشأن المرأة والسلام والأمن وقالت إن استراليا أطلقت خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن (٢٠١٢-٢٠١٨) كان من شأنها تعميم منظور جنساني ضمن جميع مبادرات السلام وتعزيز مشاركة المرأة والفتاة في منع وحل النزاعات.

٢٨ - واستطردت قائلة إن الاتجار في الأشخاص يؤثر بدوره بصورة غير متناسبة على المرأة والفتاة، وأن جزءاً من استراتيجية استراليا في مناهضة الاتجار في الأشخاص جعلها تبادر إلى تدعيم التشريعات اللازمة لكفالة تجريم أوسع نطاق ممكن من هذا السلوك الاستغلالي. كما أن استراليا ناشطة في بذل الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الاتجار وهي تعتز بمشاركتها في رئاسة عملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار في الأشخاص وما يتصل بذلك من أنواع الجريمة عبر الوطنية.

٢٩ - ثم أعربت عن دعم استراليا القوي لالتزام الأمم المتحدة وتركيزها على القضايا الجنسانية، وحثت الدول على دعم الإحاطات الإعلامية الموجزة التي تقدمها بانتظام المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والمقررون الخاصون بما في ذلك ما يقدَّم إلى مجلس الأمن بشأن مساواة الجنسين وبشأن الجهود الرامية إلى الحد من العنف الموجَّه ضد المرأة.

٣٠ - **السيدة عبد الرحيم** (ماليزيا): قالت إن ماليزيا ما برحت تثمّن على مدار وقت طويل الدور الذي تقوم به المرأة في دفع خطى التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي عام ١٩٨٩ وضَعَت سياسة وطنية بشأن المرأة. ولدى انضمامها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٧ فقد أقرّت خطة وطنية للعمل من أجل النهوض بالمرأة. ومن ثم فقد جرى تعميم المنظورات الجنسانية في مسار العملية الإنمائية مع استعراض القوانين التي تؤثّر على المرأة، إضافة إلى تحسين فرص التعليم وتعزيز التدريب والارتقاء بالرعاية الصحية المتاحة لها. وذكرت أن عدداً كبيراً من النساء المؤهّلات تم تعيينهن في المواقع المهمة، وتم ذلك في أعقاب العمل بسياسة كفلت أن تشارك ٣٠ في المائة من النساء على الأقل في صُنع القرار على الأصعدة كافة في إطار القطاع العام. كما أن مواصلة النهوض بالمرأة ما زالت تشكِّل عنصراً رئيسياً في الخطة الخمسية الحالية لماليزيا، التي شملت جهوداً رامية إلى تحسين مشاركة الإناث في قوة العمل ودعم الأرامل والأمهات الوحيدات والنساء من ذوات الدخل المنخفض. ويقدَّر أن نحو ٤ ٠٠٠ امرأة سيتم تدريبهن على مهارات تنظيم المشاريع من خلال برنامج سبق تأسيسه في عام ٢٠٠٩ كجزء من جهود الحكومة في اعتبار تنمية المرأة من أولوياتها.

٣١ - ومن خلال الوعي بأن كثيراً من النساء يعشِن في المناطق الريفية فقد أنشأت الحكومة برامج مدرّة للدخل لصالح نساء الريف ونساء الشعوب الأصلية، حيث هيَّأت فُرص التدريب على أفضل الممارسات الزراعية تعزيزاً للمهارات والمعارف في هذا الخصوص. ومن شأن غلاّت المحاصيل من المزارع الصغيرة أن تُسهم في الأجل الطويل في استدامة الأغذية وفي زيادة إيرادات الأُسر.

٣٢ - وخلصت إلى القول بأن ماليزيا تتقاسم التجارب وأفضل الممارسات مع البلدان النامية الأخرى وما زالت تموِّل وتدعم معهد حركة عدم الانحياز لتمكين المرأة.

٣٣ - **السيدة فرفورد** (هولندا): في معرض ملاحظتها أنها تتكلَّم في اليوم الدولي للمرأة الريفية، فقد أعربت عن رغبتها في تسليط الأضواء على الأثر الذي يمكن أن تحققه المرأة على جهود إنهاء الفقر والجوع. وأوضحت أن المرأة تشكِّل ما يقرب من نصف قوة العمل الزراعية، ويمكنها أن تساعد على تخفيف وطأة الجوع إذا ما أتيحت لها نفس الموارد أسوة بالرجل. وقد أوضحت البحوث أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن الزراعة يؤدي إلى مضاعفة الأثر الناجم عن القطاعات الأخرى فيما يتصل بالحدّ من الفقر. ومن ثمّ فإن تمكين المرأة من حقوق تملُّك الأرض وتزويدها بالمشورة العملية والمعلومات اللازمة يمكن أن يتيح لها المساهمة في الإنتاجية الزراعية.

٣٤ - واستدرَكت قائلة أن كان من مصادر خيبة الأمل الواسعة النطاق أن فشلت لجنة وضع المرأة في تبنّي استنتاجات متفق عليها في دورتها السادسة والخمسين. وشددت على أن يعمل المجتمع الدولي جنباً إلى جنب من أجل التصدّي للقضايا السائدة بوجه خاص في المناطق الريفية ومنها: حالات القتل بداعي الشرف وحالات زواج الأطفال، والحرمان من إتاحة سُبل وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية. ولصالح تحقيق السلم والأمن على المستوى العالمي أهابت بالحكومات وبالقطاع الخاص وبالمجتمع المدني إيلاء الاهتمام لآراء النساء مع تشجيعهن على المشاركة وعلى تحقيق إمكاناتهن.

٣٥ - **السيدة داغر** (لبنان): أعربت عن تهنئتها لرئيس اللجنة الثالثة على انتخابه متمنية له ولسائر أعضاء هيئة المكتب النجاح والتوفيق في قيادة مداولات اللجنة كما أعربت عن انضمام وفد بلادها إلى البيان الذي ألقاه مندوب مصر باسم المجموعة العربية. ومضت تقول إن وفدها اطلع بكثير من الاهتمام على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بعنوان ''تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة'' وعلى التقارير الأخرى ذات الصلة بموضوع تمكين المرأة، وأنها ترحِّب بما سُجِّل من تقدُّم في أكثر من مجال، وبالجهود الدولية والإقليمية لزيادة الوعي والحدّ من ظواهر العنف ضد المرأة وإشراكها كطرف فاعل في الأسرة والمجتمع وهيئات صُنع القرار. وذكرت أن الإحصاءات الدولية تبيِّن أن العنف ضد المرأة لا يزال ظاهرة عالمية تتخطّى حدود الدخل والانتماء الطبقي والثقافي، ولا بد من مضاعفة الجهود وتكثيف التعاون الدولي من أجل زيادة الوعي والنهوض بالمرأة تحقيقاً لنمو شامل وحقيقي للمجتمعات كافة.

٣٦ - وذكرت أنه في لبنان، وانطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان المكرّسة في المادة السابعة من الدستور اللبناني بالمساواة للجميع أمام القانون في الحقوق المدنية والسياسية والفرائض والواجبات دون تمييز، فقد استمر التعاون بين الهيئات الحكومية المختصة، ولا سيما الهيئة العليا لشؤون المرأة التابعة لمجلس الوزراء ووزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني. وتم إنجاز مجموعة من المشاريع أبرزها على سبيل المثال توفير خدمات الاستماع إلى النساء الناجيات من العنف الأُسري في مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، والتعاون مع خبراء وأخصائيين من الجمعيات الأهلية لتقديم استشارة نفسية وقانونية وخدمات الاستماع والإرشاد المجانية، وتنفيذ مشاريع خاصة بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء الناجيات من العنف، وتشكيل مجموعة عمل تقنية أهمها تطوير أدوات العمل الوطنية المتخصصة كأداة تقصّي حالات العنف المرصودة من قِبَل الأطباء، وإعداد مدوّنة سلوك

خاصة بالعاملين الصحيين وتوحيد خصائص غرف الاستماع والإرشاد لدى جميع الجهات المعنية، إضافة إلى برامج التوعية والتدريب والحملات الإعلامية بالتعاون مع جمعيات أهلية متخصصة وإشراك الرجال من أجل مكافحة ظاهرة العنف ضد المرأة بكل أشكاله.

٣٧ - ومضت تقول إنه بعد سنتين من مناقشة مشروع القانون المتعلّق بمكافحة العنف الأُسري تم إنجاز المشروع في شهر آب/أغسطس الماضي وأحيل إلى المجلس النيابي لإقراره وذلك بعد مداولات تمت بمشاركة فاعلة من الهيئات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني.

٣٨ - وأوضحت أن النهوض بالمرأة والحدّ من العنف الموجَّه ضدّها بجميع أشكاله هو مسؤولية وطنية، ومسؤولية إقليمية ودولية على السواء، وأنها تبدأ بالتثقيف على الحقوق والموجبات وتأمين الأُطر التربوية والقانونية وضمان الحماية والإمكانات المادية والعملية التي تسمح للمرأة بالاضطلاع بدورها كمواطن كامل المواطنية وشريك ضليع فلا يكون نصف المجتمع عبئاً على نصفه الآخر.

٣٩ - وخلصت إلى الإشادة بالنشاط الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة معربة عن التطلُّع إلى مزيد من التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المختصة.

٤٠ - **السيدة ماينا** (نيجيريا): قالت إن نيجيريا ما برحت متسقة في التزامها إزاء تمكين المرأة ومساواة الجنسين وإن الحكومة عاكفة على تنفيذ عملية إدراج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق البشر والشعوب والمتعلّق بحقوق المرأة في أفريقيا، في متن مشروع قانون يتصل بنوع الجنس والفرص المتكافئة، فيما تنظر الجمعية الوطنية في إدراج أحكام الاتفاقية ضمن الدستور.

٤١ - وذكرت أن المرأة تشغل في نيجيريا نسبة ٣٣ في المائة من مواقع صُنع القرار و ٥٠ في المائة من المواقع التي يضمها السلك القضائي. كما أن المرأة ممثّلة جيداً في المراتب الوزارية وفي المستويات الأعلى من الخدمة المدنية، فضلاً عن مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الجمعية الوطنية. كما أن ثمّة برنامجاً وطنياً يقصد إلى الحد من بطالة الشباب وزيادة أنشطة تنظيم المشاريع تم إطلاقه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ مستهدفاً النساء في المجموعة العمرية من ١٨ سنة إلى ٤٥ سنة.

٤٢ - وأوضَحت أن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة والقضاء على الفقر أمور تتطلّب مشاركة ديمقراطية وتغييرات تتم في الهياكل الاقتصادية بما يكفل أن يتاح للمرأة الموارد والائتمانات وسُبل الوصول إلى الخدمات العامة. وتعكف الحكومة على إتاحة تلك الفرص من خلال برنامجها في دعم إعادة الاستثمار والتمكين باعتبار أن الاستثمار في حالة النساء والفتيات ينجم عنه أثر مضاعَف على وحدة الأسرة وعلى تحقيق الإنتاجية والكفاءة والنمو الاقتصادي المستدام.

٤٣ - وخلصت إلى القول بأن الحكومة تشجِّع المرأة كذلك على المشاركة في برامج المسؤوليات المدنية، وتلك استراتيجية تهدف إلى تخطّي الصور النمطية المقولبة والتوجُّهات الذهنية الجامدة والممارسات العرفية الضارة التي تؤثّر على صحة المرأة وتعليمها وتؤدي إلى سوء تغذيتها ومحدودية حصولها على الخدمات الصحية فضلاً عن حالات الزواج المبكِّر والختان وغير ذلك من أشكال العنف ضد المرأة وإن كان الفقر لا يزال يشكِّل الخطر الاجتماعي الرئيسي من بين هذه العوامل. وقالت إن الحكومة تسعى إلى تعزيز حقوق الصحة الإنجابية وأنها تتعهّد بمضاعفة جهودها من أجل تعميم القضايا الجنسانية ضمن مسار الأنشطة الرئيسية.

٤٤ - **السيدة مورش سميث** (النرويج): أشارت إلى أن مالالا يوسفزاي تعرَّضت لإطلاق النيران عندما دَعت إلى حق كل فتاة في التعليم، وقالت إن النساء والفتيات عبر العالم مازلن محرومات من أهم الحقوق الأساسية كما يُخاطِرن بحياتهن عندما يقفن دفاعاً عن تلك الحقوق، بل أن معظم العنف الموجَّه ضد المرأة يتم داخل البيت ويقترفه اقرب أفراد الأسرة ومن ثم ينظر إليه الكثيرون على أنه مسألة خاصة. ومع ذلك فالعنف جريمة ولا بد من التعامل معه على هذا الأساس.

٤٥ - ومضت تقول إن جذور المشكلة تتمثّل في حالة اللامساواة بين الجنسين. وقد أوضحت البحوث أن هناك صلة تربط بين مستوى لا مساواة الجنسين في أسرة ما وبين مستوى العنف. ولا بد من تمكين المرأة لكي تضع نهاية لهذا النمط المدمّر. وينبغي للرجال والفتيان أن يشكِّلوا جزءاً من الحلّ؛ فإنهاء العنف وتعزيز المساواة ما هو إلاّ فرض أخلاقي باعتبار أن للرجال والنساء الحق في أن يعيشوا حياة مبرّأة من العنف.

٤٦ - واستطردت قائلة إن العنف عامل مساهم أيضاً في الفقر وفي غياب التنمية في حين أن مساواة الجنسين عامل يشكّل بالتالي جوهر التنمية المستدامة. ومن أجل الحدّ من الفقر ينبغي تمكين جميع النساء بصرف النظر عن العِرق أو التوجُّه الجنسي أو ما إذا كانت المرأة تعاني إعاقة ما وهو ما يكفل استثمار إمكاناتهن كاملة.

٤٧ - وأوضَحت أن الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والشباب أمور جوهرية من أجل التنمية المستدامة، وأن هناك ملايين من النساء، وخاصة الفقيرات والريفيات، لا يتمتعن بحرّية السيطرة على حياتهن الإنجابية والصحية، وليس أمامهن سوى سُبل محدودة للحصول على الخدمات الأساسية في مجال الصحة الإنجابية، وهو ما يؤدي إلى وفاة الكثيرات كل سنة من جراء أسباب مرتبطة بالحمل بمن في ذلك الكثير من الفتيات اللائي تزوجن وحملن في مرحلة مبكّرة للغاية، حيث أن الزواج والحمل في مرحلة مبكرة إنما ينطوي على مخاطر صحية ويشكّل عقبات تحول دون التعليم والتوظيف والحرية الاقتصادية والسياسية.

٤٨ - وخلصت إلى القول بأن أنصار حقوق الإنسان الذين يتصدَّون دفاعاً عن حقوق المرأة يواجهون العنف والأذى وأن حالات القتل على أساس جنساني في صعود، وما زال هناك من يتغاضى عنها بل ويبررها. وأكّدت على أن الدول تتحمّل المسؤولية عن منع وقوع هذه الجرائم ومحاكمة مرتكبيها. وأشارت إلى الدورة القادمة للجنة وضع المرأة، التي ستركِّز على العنف ضد المرأة واعتبارها فرصة أمام الدول الأعضاء من أجل التكاتف معاً والتدليل على التزامها بضمان ما للمرأة من حقوق وحرّيات أساسية.

٤٩ - **السيدة أحمد حسن** (جيبوتي): قالت إن دستور بلدها يضمن المساواة بين المرأة والرجل، وأن الحكومة على بيّنة بأن سياسات التنمية المستدامة لن تُسفِر عن نتائج ملموسة إلاّ إذا ما تم إشراك المرأة في عمليات التنمية وصُنع القرار.

٥٠ - وذكرت أن جيبوتي وضعت إنصاف ومساواة الجنسين في جوهر الإجراءات الحكومية المتخذة على مدار عقد من الزمن منذ اعتمادها استراتيجية وطنية بشأن إشراك المرأة في التنمية. وأوضحت أن الحدّ القانوني الأدنى للزواج هو ١٨ سنة، فضلاً عن اتباع نظام للحصص يكفل تخصيص ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من المناصب الحكومية لصالح المرأة. كما أن ثمة سياسة جنسانية وطنية تم وضعها للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٢ لتحقيق تغيُّر هيكلي وسلوكي في هذا المضمار فيما أصبحت النساء يشكّلن ١٤ في المائة من

التمثيل النيابي في البرلمان، إضافة إلى المشاركة في الانتخابات المحلية والانضمام إلى عضوية المجالس الإقليمية والبلدية.

٥١ - ومضت تقول إن تعليم النساء والفتيات يؤدّي دوراً حيوياً في تعزيز حقوق المرأة وفي بلوغ الغايات الإنمائية للألفية، وأن جيبوتي أحرزت تقدّماً مرموقاً في تعليم الفتيات على الأصعدة كافة منذ عام ٢٠٠٠، بحيث لا يكاد يوجد أي اختلاف بين معدل انتظام البنات والبنين في المدرسة الابتدائية برغم استمرار التمييز في المناطق الريفية والفقيرة. وقد تم تعزيز تعليم الفتيات من خلال يوم وطني للتسجيل بالمدارس، إضافة إلى ما يتم من خلال تقديم المِنَح والإمدادات للأسر التي تنتظم بناتها في الدراسة.

٥٢ - وفيما يتعلّق بالعنف، ذكرت أن الحكومة شنّت حملات للإعلام والتوعية من أجل تثقيف النساء بشأن القوانين التي تحميهن، كما نشرت دليلاً قانونياً وأتاحت تقديم المعونة القانونية للمساعدة على تحمُّل التكاليف المتكبّدة التي كثيراً ما تحول بين النساء وبين التماس سُبل العدالة. وأوضحت كذلك أن ختان الإناث يمثّل أكثر أشكال العنف شيوعاً ضد المرأة في جيبوتي، وقد نجحت الحكومة في تقليل معدل انتشاره إلى نحو ٥ في المائة من خلال حملة توعية تمت بالمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وكذلك من خلال جعل هذه الممارسة جريمة. ومع هذا فالأمر لا يزال يتطلّب الكثير في هذا الخصوص.

٥٣ - **السيد شِنّ** دونغ-إك (جمهورية كوريا): قال إن المعالم البارزة في عملية وضع المعايير الدولية المتصلة بما للمرأة من حقوق الإنسان تشمل إعلان ومنهاج عمل بيجين وإدراج مساواة الجنسين بوصفه غاية من الغايات الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك فثمّة وعي متزايد واعتراف متنام بحقوق المرأة باعتبارها أمراً لا ينفصل عن حقوق الإنسان وشرطاً لا غنى عنه للتنمية المستدامة. بيد أن النساء ما برحن يشكّلن أغلبية فقراء العالم وهنّ متأثّرات بصورة غير متناسبة من جرّاء العنف والتمييز.

٥٤ - وذكر أن أي مناقشة لمساواة الجنسين لن تكتَمِل بغير إشارة إلى القضاء على العنف ضد المرأة: ففي جميع أنحاء العالم ما زالت النساء والفتيات يعانين من العنف الأسري والجنسي ومن الاتجار بالبشر والزواج القسري والختان وغير ذلك من أشكال الإيذاء. وفضلاً عن ذلك فالذين يرتكبون هذه الأفعال تحميهم ثقافة منتشرة على نطاق واسع من الإفلات من العقاب. ومن شأن استجابة فعّالة للعنف أن تتطلّب اتباع نهج شامل لا يقتصر فقط على محاكمة الجناة ولكن يمتد كذلك إلى اتخاذ تدابير وقائية بما في ذلك تعزيز الوعي وتقديم التعويضات للضحايا. وقال إن العنف الجنسي في أوقات الحرب يشكّل واحداً من أفدح انتهاكات حقوق الإنسان كما أن جسامته معتَرف بها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيث تم تدوينه بوصفه جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وما زالت مثل هذه الجرائم موضع انشغال من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك معاناة من يوصَفنّ بأنهنّ ''نساء المتعة'' ممَّن فُرضت عليهن العبودية العسكرية الجنسية خلال الحرب العالمية الثانية وهذه معاناة ما زالت تقتضي التصدّي لها. وواضح أن القوة الحقيقية لأي أمة يمكن التدليل عليها عندما تتوافر لديها الشجاعة على مواجهة أسوأ فصول تاريخها وتقبُّل المسؤولية عن ذلك. ولا غنى عن أن تعمَد كل دولة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان بشأن مسألة العنف الجنسي وقت الحرب وأن تكفل طرح أوصاف دقيقة ضمن المناهج التعليمية للأحداث التي وقعت بما يحول دون وقوع هذه الانتهاكات مرة أخرى.

٥٥ - **السيدة دياز غراس** (المكسيك): قالت إنه في ضوء الإحصائية التي أوضَحت أن ثمة ٧ نساء من بين كل ١٠ نساء يعانين من العنف البدني أو الجنسي، فإن هذه المسألة

يتعيَّن مواجهتها على أساس التزام كامل من جانب الدول الأعضاء. وأكّدت على أنه ينبغي للجنة وضع المرأة أن تركِّز في دورتها المقبلة على موضوع القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، معربة عن الأمل في أن اللجنة، على خلاف ما شهدته مداولاتها بشأن المرأة الريفية، لن تفشل في اعتماد استنتاجات متفق عليها في هذا المجال. وتطرّقت إلى معاناة نساء الشعوب الأصلية والنساء المهاجرات فأشارت إلى أن المكسيك كانت واحداً من مقدّمي مشروع القرار المتعلّق بنساء الشعوب الأصلية وأن القرار المذكور يعكس الانشغال بأن نساء الشعوب الأصلية يعانين من أشكال مضاعَفة ما بين الفقر والتمييز. كما أن النساء المهاجرات لا ينبغي تناسيهن ضمن الجهود الرامية إلى القضاء على العنف والتمييز ووفيات الأمهات، موضّحة أن المكسيك ما زالت ملتزمة إزاء جميع الاتفاقات التي أصبحت طرفاً فيها فيما يخص هذه الفئات من النساء.

٥٦ - وفيما سلَّمت بالتقدُّم المحرز منذ اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين والقيادة الممتازة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فقد أعربت عن الاعتقاد بأن التحدّي الماثل إنما يتجسّد في إدراج إنصاف الجنسين ضمن جميع مهام الأمم المتحدة وخاصة في جدول أعمال التنمية المستدامة.

٥٧ - **السيد راكوفسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي ليس مقتنعاً بأن عقد مؤتمر دولي سيشكِّل أفضل سبيل يتم من خلاله الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين واعتبار أن ذلك يمكن التعامل معه على أنه فرصة لتنقيح نتائج مؤتمر بيجين، فالقضية لا بد من مناقشتها في الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة. وفضلاً عن ذلك لا ينبغي بذل أي محاولة للنيل من أعمال اللجنة أو تجاوزها. ومن أسف لم تستطع اللجنة التوصُّل إلى استنتاجات متفق عليها بشأن حالة المرأة الريفية لدى انعقاد دورتها السادسة والخمسين لأن بعض الوفود سعت إلى فرض آرائها الخاصة فيما يتعلّق بوضع المرأة. ثم أعرب عن الأمل في تجنُّب مثل هذه الحالة مستقبلاً محذِّراً من أن يُفرَض على اللجنة القرارات التي لم تتخذها الحكومات. وبالمثل، ففيما جاء القرار ٢٨٩/٦٤ (٢٠١٠) ليحدِّد معالم التغطية العالمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فإن وجودها ضمن بلد ما إنما يعتمد على سماح الحكومة المعنية.

٥٨ - وأوضَح أن الاتحاد الروسي وضع برامج لتحقيق التوازن بين العمل والحياة وأتاح الحماية الاجتماعية للنساء اللائي ينتظرن مولوداً، كما شجّع النساء على المشاركة في جميع مجالات المجتمع. وذكر أن المرأة تشغل ٣٦ في المائة من مواقع الأعمال الزراعية، كما تم تعيين نساء في بعض المناصب العليا للحكومة وهنّ موجودات بشكل غالب في سلك الإدارة المحلية والمجتمع المدني. وقال إن حكومته تسلّم بأن مساواة الجنسين تعني أيضاً الاستقلال الاقتصادي للمرأة ومن ثم فقد أيّدت ميثاق العمل العالمي لمنظمة العمل الدولية الذي يسعى إلى كفالة العمل اللائق للمرأة والرجل على السواء.

٥٩ - **السيد كياو ثو ناين** (ميانمار): قال إن المرأة في ميانمار دَرجَت على أن تتمتّع بدرجة عالية من الحقوق المتساوية، وأن حقوق النساء محمية بفعل العرف والدستور والقوانين السارية. ومنذ انضمامها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فإن الحكومة قامت بتنفيذ سلسلة من الخطط الوطنية من أجل النهوض بالمرأة.

٦٠ - ومضى يقول إن المبادرات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة تشمل لجنة ميانمار الوطنية لشؤون المرأة واتحاد ميانمار للشؤون النسائية وهو منظمة غير حكومية. واتساقاً مع إعلان ومنهاج عمل بيجين فقد وُضِعت الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١.

٦١ - وذكر أن مشاركة المرأة في العملية السياسية والحوكمة زادت في السنوات الأخيرة: حيث أن عدداً من النساء تم تعيينهن في مناصب وزير ونائب وزير بمجلس الوزراء، فضلاً عن أن كثيراً من الإدارات الحكومية ترأسها نساء برتبة مدير عام.

٦٢ - وخلص إلى القول بأن الفتيات يشغلن موقعاً مهماً في مجتمع ميانمار بوصفهن حاميات لثروة الأسرة وأعرافها ومن ثم فإن اهتماماً خاصاً ينصبّ على النهوض بهن. وأعرب عن ترحيب وفده برسالة الأمين العام بشأن اليوم الدولي للطفلة الأنثى على أساس أن الاستثمار في الفتيات يشكّل فرضاً أخلاقياً.

٦٣ - **السيدة أبو بكر** (ليبيا): أعربت عن تأييد وفد ليبيا للبيانات التي أدلى بها ممثلو الجزائر باسم مجموعة الـ٧٧، والصين، ومصر باسم المجموعة العربية، والكاميرون باسم المجموعة الإفريقية، وقالت إن ليبيا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، وأنها ملتزمة تماماً بتطبيق أحكامها على المستوى الوطني بتنفيذ كافة تعهداتها المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمرأة والنهوض بها وتمكينها من المشاركة الاقتصادية وصنع القرار السياسي عملاً بمبدأ المساواة بين الجنسين، حيث تنص القوانين والتشريعات الوطنية على كفالة وضمان حقوق المرأة في التمتع بكافة حقوقها الأساسية بما في ذلك الحق في التمتع بالخدمات الصحية والتعليمية والضمان الاجتماعي والمعاش التقاعدي وحق التملك ومزاولة الأنشطة الاقتصادية والمشاركة في العملية السياسية وممارسة العمل الاجتماعي وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني دون أي تمييز بينها وبين الرجل.

٦٤ - ومضت تقول إن المرأة الليبية تسعى جاهدة لأن تكون عنصراً فعالاً يساهم في تنمية المجتمع والنهوض به اقتصادياً واجتماعيا، وأنها كانت حاضرة في ثورة ١٧/شباط فبراير وهي تشارك في مرحلة بناء الدولة وصنع القرار السياسي حيث تشغل المرأة ٣٣ مقعداً في المؤتمر الوطني من أصل ٢٠٠ مقعد وهذا يشكل منعطفاً إيجابياً في حياة المرأة الليبية التي لفتت انتباه المراقبين بحجم مشاركتها في الحملات الانتخابية.

٦٥ - وذكرت أن ليبيا ترحِّب بالتطور المحرز فيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذاً لخطتها الاستراتيجية ولتعزيز مبدأ تعميم المنظور الجنساني على مستوى المنظومة الدولية وإيلائها الاهتمام المتزايد لقضايا النساء المهمشات حول العالم وبمسألة التعليم الذي يمثل أولوية للنساء كافة باعتباره أساساً لتمكين المرأة في جميع مجالات الحياة. وأعربت عن الأمل في أن تصبح المرأة ممثلة بنسبة أكبر في المناصب القيادية على مستوى الأمم المتحدة تحقيقاً لمبدأ المساواة بين الجنسين.

٦٦ - كما أعربت عن إدانة بلدها لكافة أشكال العنف ضد المرأة بما في ذلك العنف الجسدي والنفسي والجنسي والمترلي وفي أماكن العمل الذي طال النساء من جميع الطبقات الاجتماعية ومن مختلف الأعراق والمعتقدات والأديان. وفي هذا المقام أعربت عن رفض بلدها المطلق لأي ربط بين العنف والدين وخاصة العنف المترلي باعتبار أن الأديان السماوية تدعو جميعاً إلى الرحمة ونبذ العنف، وأعربت أيضاً عن إدانة بلدها ظاهرة الاتجار بالنساء. وفي هذا الإطار فإن بلدها يؤيد توصية الأمين العام للدول الأعضاء بشأن وضع قوانين تجرِّم جميع أشكال الاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والفتيات انسجاماً مع الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة وبروتوكولاتها.

٦٧ - وخلصت إلى القول بأن ليبيا تجدد التعبير عن القلق الذي يساورها إزاء الانتهاكات الصارخة لحقوق المرأة

الفلسطينية في الأراضي المحتلة وما تتعرض له من ممارسات تمييزية ومهينة لكرامتها على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي مؤكدة على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته ويقوم بالتزاماته لحماية حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة.

٦٨ - **السيدة فيليشكو** (بيلاروس): قالت إن مساواة الجنسين وتمكين المرأة أمور لا غنى عنها بالنسبة لنجاح تنمية المجتمع وأن حكومتها تثني على دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها عاملاً حفّازاً في مسيرة المضي قُدماً بحقوق المرأة وأنها تتطلّع إلى دورها للعمل مستقبلاً في بيلاروس.

٦٩ - وأوضَحت أن بيلاروس تُعطي الأولوية للقضايا الجنسانية وأنها حققت بالفعل الغاية الثالثة من الغايات الإنمائية للألفية، وأن خطة البلد فيما يتصل بمساواة الجنسين تركِّز على المشاركة المتكافئة للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة، كما تضم عمليات تعزيز الوعي من خلال الحملات الوطنية مع التركيز على دور الساسة من النساء. وأضافت تقول إن قانون العمل يحمي المرأة في موقع العمل، وأن الحكومة تهيئ لها سُبل التدريب وتشجِّع العمل لحساب الذات مع تعزيز مهارة تنظيم المشاريع.

٧٠ - وخلصت إلى القول بأن الحكومة يساورها الانشغال إزاء استمرار مستوى العنف الموجَّه ضد المرأة وأنها تشعر بالامتنان إزاء المساعدة التي يقدّمها صندوق الأمم المتحدة للسكان لمكافحة هذا العنف. وذكرت أن الحماية الاجتماعية متاحة للمرأة التي تُعَدّ من ضحايا العنف وغيره من الجرائم، مع التأكيد على أن بيلاروس تدعم بقوة الرأي القائل بأن مساواة الجنسين والنهوض بالمرأة لا بد وأن يشكّلا عوامل محورية في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٧١ - **السيدة الجسمي** (الإمارات العربية المتحدة): أعربت في البداية عن تطلع دولة الإمارات العربية المتحدة إلى عضوية هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٣ من أجل المساهمة في تعزيز دور المنظمة وجهودها في هذا المجال. وأكدت على بيان المجموعة العربية بشأن النهوض بالمرأة وضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليه في جميع أرجاء العالم، مع التعبير عن تقديرها للجهود العديدة الرامية للقضاء على العنف ضد المرأة وخاصة الأنشطة التي تقوم بها هيئات الأمم المتحدة المعنية. وأعربت عن تأكيد بلدها على أهمية تمكين المرأة عن طريق التعليم والتثقيف والتدريب في مجالات إدارة الشؤون العامة والسياسات العامة والاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات والعلوم لضمان اكتسابها المعرفة والمهارات اللازمة لإسهامها الكامل والفعال في المجتمع.

٧٢ - وأعربت أيضاً عن اعتزاز الإمارات العربية المتحدة بما حققته في مجال النهوض بالمرأة وتمكينها على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ضمن إطار تنفيذ توصيات مؤتمر بيجين والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

٧٣ - وأوضحت أن حكومتها نجحت في مجال القضاء على الفقر من خلال تطبيق عدد من السياسات التي ساعدت على زيادة دخول المواطنين بشكل عام والمرأة بشكل خاص، مع توفير مصدر دخل دائم لأصحاب الدخول المتدنية مما أتاح القضاء على الفقر بصورة كاملة. وفي مجال التعليم والتدريب أشارت إلى أن الدولة كفلت مجانية التعليم الحكومي حتى الجامعي لكافة مواطنيها، وبلغ المعدل العام للالتحاق بالمدارس الابتدائية للإناث ٩٥ في المائة مما جعل الإمارات في مقدمة الدول من حيث نسبة تعليم البنات، إضافة إلى أعلى نسبة من الحاصلات على درجات التعليم العالي والماجستير والدكتوراة. ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تسعى الحكومة إلى إزالة الفوارق بين الجنسين في جميع مراحل التعليم وفي موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

٧٤ - وفي مجال الصحة ذكرت أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في بلدها أدّت إلى تحسين الخصائص الصحية للأفراد بما في ذلك المرأة حيث أن الخدمات الصحية والبرامج العلاجية والوقائية التي نفذتها الدولة دعَّمت الوضع الصحي للمرأة في الإمارات. وقد نجحت جهود الدولة للارتقاء بالوضع الصحي لمواطنيها حيث يمكن قياس ذلك من خلال مؤشرات من قبيل انخفاض نسبة الوفيات خاصة بين الأطفال حديثي الولادة إلى ٧,٥ في الألف وارتفاع الأجل المتوقع للفرد إضافة إلى ارتفاع أجل البقاء على قيد الحياة للإناث إلى ٧٨,٦ سنة مقارنة بنحو ٧٥,٦ سنة للذكور. وبلغ معدل المواليد الأحياء ٩٩ في المائة من حالات الولادة. ومن جهة أخرى فإن الوفيات النفاسية تبلغ ٠,١ في المائة لكل ١٠٠ ٠٠٠ امرأة.

٧٥ - وفي مجال التمكين الاقتصادي أوضحت أن الدولة شجَّعت دخول المرأة سوق العمل في القطاعين العام والخاص دون أي قيود، كما تشكل المرأة نسبة ٤٣ في المائة من القوة العاملة في سوق العمل بالبلاد وتشغل ٦٦ في المائة من وظائف القطاع الحكومي تمثل ٣٠ في المائة منها وظائف قيادية بينما تدير سيدات الأعمال مشاريع استثمارية تزيد قيمتها عن ٥١٢ مليار درهم.

٧٦ - وفي مجال التمكين السياسي والمشاركة في صنع القرار ذكرت أن المرأة في الإمارات وصلت إلى عدد من المناصب القيادية وصناعة القرار بدعم من القيادة السياسية حيث باتت تتولى أربع حقائب وزارية وتشارك في المجلس الوطني بنسبة ١٨ في المائة. وفي مجال التمثيل الدبلوماسي توجد ثلاث سفيرات إلى جانب ١٣٩ من الدبلوماسيات كما تساهم في مجال القضاء والعدالة إلى جانب انخراطها في سلك القوات المسلحة والشرطة.

٧٧ - وبالنسبة للآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة قالت إن دستور الدولة كفل مساواة المرأة بالرجل حيث تحظى بنفس الحقوق والواجبات، وأن الدولة وضعت عدداً من الآليات المؤسسية لتنفيذ القرارات والاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة استناداً إلى دستور الدولة، كما عملت الحكومة على مراجعة القوانين والقرارات التي تمسّ المرأة، وصدرت منها حزمة من قوانين الخدمة المدنية التي تعالج قضايا المساواة بين الجنسين وتعزيز إعمال حقوق الإنسان للمرأة. وتم في هذا المجال إنشاء وزارة للشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٦ لتعنى بالسياسات الاجتماعية مع التركيز على قضايا المرأة والطفل.

٧٨ - واختتمت بالتطرق إلى قضية العنف ضد المرأة فذكرت أن بلدها اتخذ عدة تدابير وتوصّل إلى عدد من الحلول الوقائية التي تكفل منع العنف ضد المرأة والطفلة الأنثى بكل صوره مع إيلاء اهتمام خاص بمكافحة جريمة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال من خلال سنّ قوانين وتشريعات ووضع خطط وطنية إلى جانب المشاركة في التعاون الدولي المكثَّف لمحاربة هذه الآفة.

٧٩ - **السيد دي ليون** (كوبا): قال إنه برغم التقدُّم المحرّز منذ صدور إعلان ومنهاج عمل بيجين فإن تأنيث الفقر ما زال مدعاة لانشغال كبير، وأن البلدان النامية ما زالت تواجه عقبات في الامتثال إزاء منهاج عمل بيجين وفي بلوغ الغايات الإنمائية للألفية. ويرجع ذلك بصورة واضحة إلى ما طرأ من انخفاض شديد على المساعدة الإنمائية الرسمية مع زيادة الديون الخارجية وتغيُّر المناخ والأزمات الاقتصادية والغذائية وأزمات الطاقة. وأوضح أن الإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة لا يمكن تحقيقهما بغير التنمية المستدامة، فضلاً عن ضرورة إقامة نظام دولي عادل وديمقراطي.

٨٠ - ومضى يقول إن القضاء على العنف ضد المرأة يتطلّب في رأيه القضاء بنفس القدر على جميع أشكال القسر

المفروض من جانب واحد، موضحاً أن الحصار الاقتصادي والتجاري المفروض من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ما زال في رأيه يشكّل أكبر العقبات إزاء تنمية المرأة والطفل في كوبا.

٨١ - وذكر أن كوبا عملت جاهدة للغاية من أجل مساواة الجنسين وتمكين المرأة لفترة طويلة قبل اعتماد منهاج عمل بيجين والغايات الإنمائية للألفية. كما أن جهودها تتجلّى بوضوح على نحو ما يشهد به الأجل المتوقّع لحياة النساء في كوبا الذي ثبت عند سن ٨٠ عاماً. وقال إن النساء يشكّلن ٦٧ في المائة من خرّيجي الجامعات و ٧٠ في المائة من العاملين في مجال الصحة والتعليم و ٥٦ في المائة في سلك القضاء مؤكّداً على أن المرأة الكوبية تتولّى ٧٠ في المائة من الوظائف الحكومية وتشكّل ما يصل إلى ٤٣ في المائة من البرلمانيين، وشدَّد على أن كوبا ستواصل تدعيم مساواة الجنسين وتمكين المرأة على جميع مستويات المجتمع.

٨٢ - **السيد لمختنر** (المغرب): قال إن الأهمية التي يوليها بلده لنهوض المرأة تنعكس في التدابير التشريعية والمؤسسية التي تم اتخاذها في هذا المجال وإن كان الأمر ما زال يتطلب الكثير حيث أن فعالية الإجراءات المتخذة من جانب المجتمع الدولي سوف تتوقف على نوعية الشراكات التي تشكلت بين الحكومات والمجتمع المدني من أجل تغيير المواقف والسلوكيات في هذا المضمار.

٨٣ - وأكد على أن للمرأة دوراً حيوياً تضطلع به في بناء السلام وفي الإعمار الوطني، وهو ما يجعل مشاركة المرأة في إعادة بناء العلاقات في مجتمعات ما بعد النزاع أمراً لا غنى عنه. وفي الوقت نفسه فإن المرأة والفتاة معرضتان بالذات للمؤثرات الخارجية وبحاجة إلى الحماية في حالات النزاع. وأوضح أن حكومته وضعت خطة وطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ بما يكفل تكافؤ حصول المرأة على خدمات التعليم والصحة واضطلاعها بأدوار الإدارة وصنع القرارات ودخولها إلى سوق العمل كما أنها تغطّي قضية تمكين المرأة الريفية.

٨٤ - ومضى يقول إن الحكومة صاغت مؤخراً تعديلاً لقانون العقوبات من شأنه أن يزيد العقوبات المُطبَّقة على من يرتكبون جميع أشكال العنف ضد المرأة إضافة إلى إسباغ الحماية على الضحايا والشهود، كما أن النساء من ضحايا العنف اللائي يَمثُلن أمام المحاكم يزوَّدن بالمؤازرة من جانب الأخصائيين الاجتماعيين. وقد أنشئ خط هاتفي للضحايا والقضاة الذين تم تدريبهم بصورة خاصة للتعامل مع مثل هذه الحالات. وتم أيضاً إنشاء صندوق للتضامن في عام ٢٠١٠ لكي يقدِّم المساعدة للأرامل والمطلقات اللائي يعانين حالات الاستضعاف.

٨٥ - وخلص إلى القول بأن الدستور المُعدَّل مُجدداً في المغرب يضمن حقوق الإنسان والحريات للرجال والنساء، ويقضي بإنشاء هيئة تكفل المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز. وأما الإصلاحات التي أدخلتها وزارة المالية فسوف تكفل تقييم تكاليف إدراج العنصر الجنساني في جميع الميزانيات.

٨٦ - **السيدة تالاس** (فنلندا): قالت إن كفالة المشاركة الكاملة والفعّالة للمرأة في المجتمع تشكّل واحداً من منطلقات سياسة فنلندا المعمول بها في مجال حقوق الإنسان. وبرغم التقدُّم المحرز في مساواة الجنسين إلاّ أن العنف ضد المرأة ما زال يشكل تحدّياً خطيراً. ومن المهم بصورة خاصة العمل على تعزيز ما للمرأة من حقوق الإنسان باعتبار أنها عانت صنوف الإيذاء، فضلاً عن مؤازرة أنصار حقوق الإنسان الذين كثيراً ما يوجَّه ضدهم التهديد باستخدام العنف أو استخدام العنف بالفعل.

٨٧ - ومضت تقول إن خطة العمل الوطنية الخمسية في فنلندا بشأن العنف ضد المرأة تستهدف التأثير على المواقف

والسلوكيات المرتبطة بالعنف الذي يتم على أساس جنساني. وفي عام ٢٠١١ أصبحت فنلندا موقِّعة على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع مكافحة العنف الموجه ضد المرأة والعنف الأسري. وهي تخطّط لاستضافة حلقة دراسية دون إقليمية تستهدف في عام ٢٠١٣ تعزيز التصديق على الاتفاقية. كما أن فنلندا تؤيّد بقوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولسوف تزيد من تمويلها الأساسي المقدم لتلك الهيئة في عام ٢٠١٣.

٨٨ - ثم أوضحت أن الأمر يحتاج إلى بذل جهود متزايدة لتحسين سُبل وصول المرأة إلى العدالة وحصولها على الموارد وتمكينها من ممارسة النفوذ في مجال السياسة والخدمات العامة والاقتصاد. وفي هذا السياق فهي ترحِّب بالإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود مؤخراً بشأن سيادة القانون، الذي أكّد من جديد على الحقوق المتساوية للرجال والنساء بما في ذلك الفئات المستضعَفة. وقد كان من الأمور المشجِّعة أن أعلن عدد من الدول الأعضاء عن تقديم تبرعات في هذا الخصوص.

٨٩ - وتطرَّقت إلى مسألة أخرى تتصل بتمكين المرأة وتتمثّل في الحق في الصحة الجنسية والإنجابية حيث أن النساء والفتيات بحاجة إلى إتاحة معلومات صحية ذات نوعية جيدة وشاملة في مجالات الصحة الإنجابية والتعليم والرعاية. وأوضحت أن ضمان تمكين الشباب من اتخاذ قرارات واعية ومسؤولة فيما يتصل بإمكانية وتوقيت إنجاب الأطفال تترتّب عليه آثار مهمة بالنسبة لصحتهم ورفاههم وما لهم من حقوق الإنسان إضافة إلى ما يتصل بالأوضاع الديمغرافية مستقبلاً. ومن ثم فإن الالتزام إزاء حقوق الصحة الجنسية والإنجابية يمثِّل استثماراً له قيمته في مجالات حقوق الإنسان وفي وضع المرأة وفي مجال التنمية المستدامة.

٩٠ - **السيدة زسلانسكي** (إسرائيل): قالت إن مساواة الجنسين مكرّسة في إعلان استقلال إسرائيل في عام ١٩٤٨، وأن ثمة قانوناً يتصل بالحقوق المتساوية للمرأة صدر في هذا الشأن في عام ١٩٥١، وأن إسرائيل كانت البلد الثالث في العالم الذي قادته رئيسة وزراء هي غولدامائير، كما أن النساء ما زلن يتولّين مناصب القيادة في البلد وفي صفوف الحكومة وفي دوائر الأعمال والقانون والأوساط الأكاديمية.

٩١ - وذكرت أن الآونة الأخيرة شهدت أُطراً عديدة لتعميم المنظور الجنساني وتم إقرار هذه الأطر في ظل قيادة الهيئة الإسرائيلية للنهوض بوضع المرأة. أما التشريعات ذات الصلة فتشمل قانون الآثار الجنسانية المترتبة في التشريعات، وهو يقضي بإجراء استعراض لجميع مشاريع القوانين من منظور جنساني قبل اعتمادها.

٩٢ - وأوضحت أن إسرائيل تتشرّف بعضويتها في لجنة وضع المرأة، وأنها تؤيّد بقوة القرار التاريخي الصادر عن مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، كما ترحِّب بنشر مستشارين معنيين بالقضايا الجنسانية، فضلاً عن الإدراج المنتظم ضمن ولايات حفظ السلام لأحكام تقضي بحماية المرأة والفتاة من العنف الجنسي. وأعربت عن تأييد إسرائيل أعمال هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتصل بتعزيز تعميم المنظور الجنساني مع الترحيب بوجودها المتزايد في الميدان.

٩٣ - ومضت تقول إن المنظمات غير الحكومية تشكّل ركيزة أساسية للجهود العالمية المبذولة لتمكين المرأة. وعلى الدول أن توسِّع الشراكات ذات الصلة، وأن تتقاسَم أفضل الممارسات مع بعضها البعض. وذكرت إن إسرائيل تضم مجتمعاً مدنياً يتسم بالحيوية وهو مكرَّس لتحسين وضع المرأة بصرف النظر عن الانتماء السياسي أو المنظور الديني أو الأصل الإثني.

٩٤ - وتطرّقت إلى التعليم فذكرت أنه يؤدّي دوراً أساسياً في تغيير المواقف، ويكفل لشابات الغد أن يعشن في مجتمع خالٍ من التحيُّز والتمييز. وقالت إن ماشاف، وهي وكالة

إسرائيل الدولية للتعاون الإنمائي، تدير العديد من برامج التدريب لصالح النساء: فمنذ عام ١٩٦١ قام مركزها التدريبي بتدريب أكثر من ٥٠٠ ١٧ امرأة من أكثر من ١٠٠ بلد مختلف في مجالات تنمية المجتمع المحلي وتعليم الطفولة المبكرة وتنظيم وإدارة المشاريع المتناهية الصِغر.

٩٥ - واستطردت قائلة إن بلدها يعترف بالصلة التي لا تنفصم بين تمكين المرأة وإنهاء العنف ضدها، فالنساء المتعلِّمات والمستقلاّت اقتصادياً يتمتعن بإمكانيات أفضل من أجل مكافحة العنف والتمييز على أساس جنساني. وأعربت عن تأييد إسرائيل لحملة الأمين العام الداعية إلى التكاتف من أجل إنهاء العنف ضد المرأة باعتبار أن إسرائيل طرف مانح للصندوق الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة.

٩٦ - وخلصت إلى القول بأن الأمر يقتضي القيام بالمزيد من الأعمال لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية فيما يتصل بمساواة الجنسين: ينبغي إيلاء الاهتمام الجاد للتصدّي لقضايا الزواج المبكِّر والزواج القسري، إضافة إلى الممارسات العرفية الضارة والختان وحالات القتل بدعوى الشرف، والاتجار بالبشر وشدّدت على ضرورة أن يتاح للنساء فرص الحصول على الخدمات الصحية وعلى المعلومات المتصلة بحقوقهن الجنسية والإنجابية موضِّحة أن تمكين المرأة والفتاة لا بد وأن يشكِّل محوراً أساسياً في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ وفي غايات التنمية المستدامة.

٩٧ - **السيدة سولورزانو** (نيكاراغوا): قالت إن المرأة النيكاراغوية أفادت من المبادرات التي تم اتخاذها نتيجة لخطة الحكومة الوطنية في مجال التنمية البشرية، التي استهدَفت مكافحة الأميّة، وقدمت الخدمات الصحية والتعليمية مجاناً، كما أفادت من نظام متوسِّع للأمن الاجتماعي. وذكرت أن الإصلاحات ظلّت تشكِّل عاملاً حاسماً في ضمان إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد. وبقدر ما يتعلّق الأمر بمؤشرات الغايات الإنمائية للألفية فقد أُحرِزت مكتسبات ضمن نطاق الاقتصاد الكلي فيما يتصل بتوليد فرص العمل والحدّ من الفقر المدقع.

٩٨ - ومضت تقول إن الحقوق أمكن استعادتها لصالح كثير من النساء الريفيات من خلال برامج الحكومة المنفَّذة في مجالات الأمن الغذائي وإنتاج الأغذية. وقد صدر قانون بشأن الفرص المتكافئة ليكفل المساواة بين النساء والرجال، وليَنصّ على ضرورة أن يتاح للمرأة إمكانيات التملُّك والسلطة. وبرغم أزمة الركود العالمي فقد حافظت نيكاراغوا على تقديم خدماتها الاجتماعية كما واصلت إجراء الإصلاحات الرامية إلى تحسين الإنصاف وجاء ذلك نتيجة لسياساتها العامة ولتعبئة الشعب ولحالة التضامن في إطار التحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا. وأوضحت أن السياسات الحكومية كفلت مجاناً رعاية صحة الأسرة والمجتمع إضافة إلى ما تم اتخاذه من تدابير لحماية المرأة من العنف، بما في ذلك استحداث مراكز شرطة نسائية وسنّ تشريعات تؤكّد على حقوق المرأة المعرّضة للعنف. ومن الأهداف التي تكرّست في قانون الفرصة المتكافئة ما يتعلّق بالوصول إلى نسبة ٥٠ في المائة من تمثيل النساء في الحياة العامة. وعلى مستوى الانتخابات البلدية المرتقبة فإن ٥٠ في المائة من المرشحين الذين تقدّموا لشغل منصب رئيس البلدية ونائب رئيس البلدية هم من النساء. وتشكِّل النساء ما يقرب من نسبة ٤٢ في المائة من المنتَخبين للدورة الحالية للجمعية الوطنية وهو ما يمثّل تحسُّناً كبيراً عن الأرقام التي شهدتها الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١.

٩٩ - وخلصت إلى القول بأن تمكين المرأة يشكِّل عنصراً أساسياً من عناصر مساواة الجنسين. وعليه فقد أتاحت الحكومة استحقاقات من قبيل ''إنهاء الجوع'' و ''مزية إنتاج الأغذية'' و قروض منخفضة الفائدة على أساس ''الربا الصفري''، كما أن منح النساء الريفيات حقوق امتلاك

الأراضي، إضافة إلى حقوق الملكية لصالح النساء المعيلات لأسر معيشية أتاح لهن إمكانية طلب الائتمانات وتبديد الخرافة التي تفيد بأن الرجال وحدهم هم القادرون على ذلك. وفضلاً عن هذا فقد صدر قانون لينشئ صندوقاً يكفل تمكين المرأة الريفية من شراء الأرض. وسوف تواصل حكومة نيكاراغوا العمل على تحقيق مساواة الجنسين وتمكين المرأة باعتبار أن هذه الأمور عناصر لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٠٠- **السيد كوداما** (اليابان): تكلَّم في ممارسة حق الردّ استجابة إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا بشأن ''نساء المتعة'' فقال إن حكومة اليابان تسلّم بأن المسألة كانت وصمة خطيرة لحقت بشرف وكرامة عددٍ كبير من النساء. وقد أعربت الحكومة عن خالص اعتذاراتها وأسفها لكل من عُرفن بأنهنّ ''نساء المتعة'' ممن عانين صنوفاً لا يمكن تصوّرها من الألم ومن الجراحات الجسمية والنفسية التي لا تندمل. ومضى يقول إن مسألة التعويضات والممتلكات والمطالبات المتصلة بالحرب العالمية الثانية تمت تسويتها قانوناً مع البلدان التي كانت أطرافاً في معاهدة سان فرانسسكو للسلام وكذلك من خلال معاهدات واتفاقات وصكوك ثنائية. وبالإضافة إلى ذلك ففي عام ١٩٩٥ أنشأت الحكومة والشعب في اليابان صندوق المرأة الآسيوية لتيسير تقديم الدعم إلى ''نساء المتعة'' السابقات اللائي كن في ذلك الوقت قد بلغت سنّاً متقدمة. وأضاف يقول إن حكومة اليابان قدَّمت أقصى قدر من دعمها للصندوق بما في ذلك مساعدات للصحة والرفاه، إضافة إلى تقديم أموال للتكفير عما حدث، موضحاً أنها ستواصل بذل قصارى جهودها من أجل مواصلة التعبير عن أخلص مشاعر شعب اليابان على النحو الذي ينعكس من خلال أنشطة الصندوق فضلاً عن متابعة تلك الأنشطة.

١٠١- **السيد شِنّ** دونغ-إك (جمهورية كوريا): تكلَّم في ممارسة لحق الردّ فقال إن وفده يساوره انشغال عميق لأن اليابان ما زالت تُنكِر مسؤوليتها القانونية نحو ضحايا العبودية الجنسية العسكرية مع تجاهل الآلام والمعاناة الهائلة التي تكبّدنها، فضلاً عن النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي للتصدّي بإخلاص للمسألة. وذكر أن مسألة ''نساء المتعة'' تشكِّل جرائم حرب بموجب القانون الإنساني الدولي، كما أنها يمكن أن تشكِّل جرائم ضد الإنسانية في ضوء الملابسات الوارد تعريفها. وأوضح أن المسألة لم يتم قطّ معالجتها في سياق التفاوض على اتفاق عام ١٩٦٥ بشأن تسوية المشاكل المتصلة بالممتلكات والمطالبات والتعاون الاقتصادي بين اليابان وجمهورية كوريا، ولم يتم تسويتها ضمن شروط ذلك الاتفاق. وعلى ذلك فإن المسؤولية القانونية التي تقع على الحكومة اليابانية ما زالت قائمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تقرير ١٩٩٦ للمقرّرة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه ونتائجه (E/CN.4/1996/53/Add.1) وتقرير ١٩٩٨ للمقرِّرة الخاصة المعنية بالاغتصاب المنهجي والاسترقاق الجنسي والممارسات الشبيهة بالرقّ خلال فترات النزاع المسلّح (E/CN.4/Sub.2/1998/13) يؤكِّدان أنه لا معاهدة سان فرانسيسكو للسلام ولا أيٍ من المعاهدات الثنائية المبرمة بعد ذلك كانت معنية بانتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام أو بالاسترقاق الجنسي العسكري بشكل خاص، بل أوصيا بأن تتقبّل حكومة اليابان مسؤوليتها القانونية وتدفع تعويضات للضحايا. وقد طُرحت توصيات من جانب الكثير من هيئات معاهدات حقوق الإنسان بشأن مسألة ما يعرف بأنه ''نساء المتعة'': توصية لجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٧، وتوصيات لجنة حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨، فضلاً عن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٩ بما يعيد التأكيد على أن مسألة ''نساء المتعة'' ما زالت بغير

حلّ.وأوضح كذلك أن وفده يدعو حكومة اليابان إلى الاعتراف بمسؤوليتها القانونية وإلى اتخاذ التدابير الملائمة والمقبولة من جانب الضحايا على النحو الذي أوصى به المجتمع الدولي. كما حثّ الحكومة اليابانية على العمل نحو توخّي الحقيقة التاريخية للقضية بطريقة دقيقة بما يتيح تزويد أجيال المستقبل بالدروس المستفادة وبما يساعد على الحيلولة دون تكرار وقوع أعمال مأساوية وغير إنسانية مماثلة ومن شأنها أن تنتهك حقوق الإنسان الأساسية.

رُفعَت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.